خصائص الحكم العثماني:

تمسك العثمانيون بمبدأ المحافظة للإبقاء على النظم الحضارية التي وجدوها في البلاد المفتوحة والاقتصار فقط على ادخال بعض التعديلات الخفيفة، التي يفرضها مبدأ السيادة العثمانية، لذا بقي العثمانيون سلطة حاكمة بعيدة كل البعد عن احداث تغيير بنية هذا المجتمع، وكان في هذا التباعد والانفصال بين الحاكم والمحكوم أن ازدادت الهوة بين الطرفين مما ولد نوع من النفور والعداء سوف تستغله قوى داخلية وخارجية ابتداء من القرن 18 لتفكيك الدولة العثمانية.

كان من بين الوظائف الأساسية لدولة العثمانية تأمين الحماية لممتلكاتها من الأطماع الخارجية لذلك وضعت وأسست حاميات عسكرية إلى جانب الفرق الإنكشارية لهذه المهمة، والمهمة الثانية جمع الضرائب وتوزيعها وأخير تأسس جهاز قضائي لتسيير العدالة.

أما خارج هذه المهام فقد تركته الدولة في يد الطوائف والمؤسسات الاجتماعية والدينية، والنتيجة أن هذه المؤسسات أصبحت ملاذ للسكان أو الشعوب عند الحاجة، وأصبح الولاء للطائفة يعلو أحيانا حتى عن الولاء الدولي.

من بين سمات هذا الحكم أيضا أنه حكما غير مباشر، بمعنى أن السلطة العثمانية استعانت في إدارة شؤون ولاياتها ورعاية مصالحها بعدة وسائط منها الأسر المحلية والإقطاعية والشخصيات الدينية والأعيان والوجهاء وشيوخ القبائل والعشائر، في المقابل اعترفت الدولة العثمانية بحقوق وامتيازات هذه الفئات وسيطرتها على مناطق طالما انها ملتزمة بتقديم فروض الطاعة والولاء فقد حدث هذا في دمشق وجبل لبنان وبعض مماليك مصر الذين أبقي على بعضهم، والأكراد في شمال العراق والقبائل العربية في الخليج العربي، ومع الزيديين في اليمن.

وحاولت إقامة توازن بين هذه القوى حتى لا يصطدم بعضها ببعض، أو يزداد نفوذ أحدها بما يعرض السيادة العثمانية للخطر والزوال، واعتمدت الدولة أساليب هذا المبدئ "فرق تسد" الذي يقوم على إقامة الثغرات والأحقاد والصراعات الداخلية بين هذه المكونات، ومع ضعف الدولة العثمانية منذ بداية القرن 18 تبين مدى ضعف هذه السياسية بتعريضها للاضطرابات والاختلال، وظهور الكيانات والحكومات المحلية الشبه المستقلة.

خصائص الحكم العثماني في العالم العربي:

من خصائص الحكم العثماني في العالم العربي أنه ذو طابع عسكري، فقد لعبت هذه المؤسسة دورا بارزا عبر مختلف مراحلها، فمنذ البداية كان الجيش أداة للحرب والحكم معا، وهذا ما جعل كافة المناصب الحكومية تدار من قبل العسكريين، سواء كانت قيادية أو ما دونها.

كان من بين الآثار السلبية لهذا هو سوء التسيير الناجم عن ما اتصف به العسكريون من صفات الجهل في المسائل التقنية والعلمية في وظيفتهم، إلى جانب صفة الاستعلاء والغرور (غرور القوة)، كما كان من نتائج هذا أيضا حدوث شرخ وانفصال بين الحكام والرعية في القضايا السياسية والحكم، ما أنتج مع الوقت عدم التغيير في أنماط التسيير الموروثة لتتماشي مع مستجدات العصر، ومن ثمة مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وازداد هذا الجمود في المجتمعات العربية بعد ان أقامت الدولة سياجا من العزلة على المنطقة حالت دون انتقال عناصر الحضارة العالمية أنذاك خاصة الأوروبية إلى العالم العربي وتكريس التخلف، وتميز العسكريون بخاصية الاستعلاء التي حالة دون اندماج الشعوب في الدولة العثمانية في مجتمع واحد متماسك، ولولا الرابطة الدينية الإسلامية لكان هذا التباعد تاما، بهذا سيطرت على مقاليد الأمور في الولايات العربية –أقلية غريبة– وقطعت الصلة بينها وبين سكان المجتمع.

ايجابيات الحكم العثماني على العالم العربي:

كان الاستقرار السياسي عموما من أهم الإيجابيات بعد الفوضى والاضطراب الذي عرفته البلاد العربية أيام التتار وأخر عهد المماليك، كما استعاد وحدته السياسية، بعد التمزق الذي اعقب سقوط الخلافة العباسية (سقوط بغداد في 1258).

ترسخ مبدأ التضامن الإسلامي بين البلاد العربية والدولة العثمانية من خلال المشاركة في الحروب والمعارك التي خاضتها هذه الأخيرة في جبهات القتال ضد جيوش أو الأساطيل الأوروبية المسيحية.

كان مبدأ الأساسي للحكم هو أن البلاد جميعها ملك للسلطان وليس الهدف الانتفاع منها واستغلالها، بل رتب إنفاق كل إيالة عربية على قدر حاجياتها، وأن ما فاض عن الجباية والانفاق استكمل انفاقه على عمارتها أو ما ينفع الناس، ولذلك كانت القاعدة أن كل ولاية تعيش على دخلها الخاص على أن يدفع قدر معقول من الجزية إلى الدولة.

الوضع الاقتصادي للولايات العربية:

ينحصر الجانب الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات في حجم الإنتاج الزراعي والصناعي ومجال التجارة داخليا وخارجيا:

أولا: الزراعة:

الزراعة من بين المجلات التي وقعت ضحية الاضطرابات السياسية والعسكرية، والازدهار الزراعي وثيق الصلة بالحالة الأمنية إلى جانب نمط التنظيم أو التسيير المتبع في ذلك.

نظام الاقطاع الحربي:

يقوم السلطان بمنح صاحب الاقطاع حق جباية الضريبة الحكومية مقابل الالتزام من الجانب الاقطاعي في الخدمة الحربية أو المدنية بتوفير عدد من الجنود أو التجارة يتناسب مع ايراد (دخل) الاقطاع الممنوح له، وتهدف الدولة من خلاله إلى توفير أسباب العيش لفئات مختلفة من الجند بدل الانفاق عليهم باعتبارهم قوة ثابتة وبهذا الاجراء تستطيع الدولة أن تخفف عن الإدارة المالية للدولة مهمة وعبئ جمع الضرائب وأداء مرتبات الجند نقدا، ومن بين خصوصيتهم:

- الجنود الذين يكلف الاقطاعي بتجنيدهم أيام الحرب لم يكونوا فقط من الأتنية (العنصر أو العرق) الحاكمة العثمانية المنفصلة عن العالم بل من الرعية على العموم، وهذا ما أدى إلى تقوية الارتباط الاجتماعي بين الاقطاعي وبين الفلاحين.
- كان الاقطاعي في غالب الأحيان مقيم على أرضه، ويتمتع بامتيازات قانونية إزاء الرعية وله سلطة في اقطاعه، ويقيم علاقات مباشرة مع رعاياه.
- يختلف الاقطاعي العثماني عن الاقطاعي الأوروبي في أن العثماني لم يكن له حق الملكية الفردية، وإنما حق الانتفاع فقط حتى إذا ورث الجندي أباه لا يرث إلا هذا الحق فقط.

أنواع الإقطاعات:

كان الاقطاع الحربي مطبقا على الولايات (الإيالات) التابعة مباشرة للحكومة المركزية المحكومة من إسطنبول وبعض المناطق العربية منها: ديار بكر، دمشق، بغداد، أما الإيالات الأخرى فكان فيها 3 أنواع من الإقطاعيات على الأراضي الحكومية (الأميرية في المشرق- البايلك في المغرب):

1. **التيمار**: يقدر ايراده بأقل من 20 الف أقجه (عملة عثمانية قديمة)، توزع على أفراد الجيش من الفرسان الصبايحية ليكون معاشا لهم.

2. **الزعامات**: يزيد أراده عن 20 ألف أقجه، وأعطي هذا النوع للضباط الكبار، عرف مجموع الجيشين بنوعين سابقين بجنود الصبايحية.

3. **الخاص**: تقدر ايراداته بما يزيد عن 100 ألف أقجه، ويمنح لأفراد الأسرة العثمانية، وكبار الموظفين وألحق بيهم فيما بعد الولاة، لينفقو به على أنفسهم وكان يمنح للمنصب وليس للشخص، بمعنى أن القابضين (المستغلون) على هذه الاقطاعيات يتغيرون بتغير المُعينين لهذه المناصب.

يوجد إلى جانب هذه الانواع الثلاثة ما يسمى "الخاص الهمايوني" وهو خاص بالسلطان، بالإضافة إلى الاقطاع الطائفي وهو محدود وخاص ببعض العصبيات العرقية أو المذهبية.

نظام الالتزام:

يعرف نظام الالتزام بأنه تعهد الدولة لشخص ذو نفوذ معنوي أو مادي لجباية الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية والمقررة على الفلاحين في قرية ما لمدة زمنية معينة.

شرعت الدولة العثمانية بتطبيق هذا النظام في عهد السلطان سليمان القانوني، إذا بدأت في تأجير الأراضي وشيئا فشيئا اتسع نظام الالتزام تدريجيا فشمل أراضي الدولة والاقطاع بل حتى أراضي الوقف.

ومن بين الامتيازات التي يتمتع بها الملتزمون حصولهم على الفائض وهو الفرق بين ما يدفعه أو يتعهد به للخزينة وبين حصيلة ما يجنيه فعلا من الفلاحين بالإضافة إلى احتفاظه بجزء من الأرض التي تمنحها له الدولة (وتسمى في المشرق العربي الوسية)، وهي معفاة من الضرائب، وكان الملتزم أحيانا له سلطة زيادة أو إنقاص بعض الرسوم والضرائب، وإعطائها أو بيعها لملتزمين أخرين أو توصية بها لورثته.

نظرا لما سببه نظام الالتزام من مظالم للفلاحين، عرف هذا النظام تطورا خلال القرن 20، تمثل في ادخال الدولة الالتزام مدى الحياة (ويعرف في المشرق العربي المالكانة)، والهدف من وراء هذا الاجراء زيادة الأراضي المزروعة التي بدأت تتعرض للهجر وتناقص الإنتاج.

الغاء الالتزام والإقطاع الحربي:

ابتداء من القرن 19 ألغت الدولة العثمانية نظام الالتزام والإقطاع الحربي لما سببه من ضرر للمزارعين والفلاحين على أيدي الإقطاعيين، وبالتالي أصبح مصدر خطر على الدولة، لأن الإقطاعيين ازداد نفوذهم المادي والسياسي، مما أدى بهم أحيانا إلى التحالف مع بعض الولاة، والقيام بحركات التمرد، وتعاونوا أحيانا مع قوى أجنبية لإرغام الدولة على تلبية مطالبهم والخضوع لرغباتهم وإرادتهم، وكان بداية إلغاء النظام منذ إصدار السلطان "محمود الثاني" سنة 1839 "خط الشريف كلخانة"، وهو القانون الذي بموجبه تولى الموظفون الحكوميون الجباية مع بعض المدنيين خصيصا لذلك، مع تخصيص رواتب لهم، وواصلت الدولة العثمانية إصلاح وضعية الزراعة بإصدار قانون الأراضي العثماني سنة 1858، الذي جاء في 132 مادة هدفت الدولة منه إلى استرجاع سيطرتها على أراضيها، وبموجب هذا القانون قسمت الأراضي الزراعية في الدولة إلى:

1. الأراضي المملوكة الخاصة (التي هي ملك لصاحبها يستغلها كيف يشاء).
2. الأراضي الأميرية (الحكومية أو أراضي البايلك).
3. الأراضي الموقوفة (لها خصوصية قانونية)
4. الأراضي المتروكة (التي لم تستغل لسبب من الأسباب).
5. الأراضي الموات.

اختتمت الدولة عملية الإصلاح الزراعي بقانون تسجيل الأراضي ويعرف بـ"الطابو" (ما يسمى عندنا مصلحة أملاك الدولة)، بموجبه تمنح الدولة الأفراد حق استغلال الأراضي، إلا أن هذه القوانين لم تغيير من وضعية الزراعة المتدهورة أو تحسن وضعية الفلاح، لأن الدولة العثمانية لم تعد لها سلطة رادعة، ثم إن الانهاك والضعف الذي تعيشه الدولة حال دون تحقيق أهداف هذه الإصلاحات وعجزت عن إزالة آثار التراكمات القدية التي كبلتها.

خصائص الزراعة في العهد العثماني:

- كانت الزراعة اكتفائية معاشية، وذلك بسبب ذهنية الفلاحين المكتفين بالقليل، لأن أي فائض هو في صالح الإقطاعي وليس للفلاح، وبهذا غاب التنافس في زيادة الإنتاج والربح وهو ما شل التطور الاقتصادي والزراعي للإيالات العربية رغم توفر شروط والإمكانيات.
- كثرة الضرائب الزراعية وتنوعها، فهناك ضرائب على الأرض والمحاصيل والحيوانات والأسواق الفلاحية والتي يحدد قيمتها الإقطاعيون والملتزمون، ثم إن الدولة تنصلت عن مسؤوليتها في حماية الفلاحين من الظلم وتركهم عرضة للاستغلال البشع.
- يمكن أن نضيف إلى هذا تعرض المزارع إلى غزوات القبائل البدوية دوريا، الذين كانوا مدفوعين بعوامل القحط والفقر، بالإضافة إلى انتشار المجاعات عن موجات الجراد والجفاف، أو انتشار الأوبئة والأمراض، وكل هذه العوامل حالت دون تطور الزراعة في الإيالات العربية للدولة العثمانية.

ثانيا: الصناعة (في العهد العثماني):

كان النشاط الصناعي مرتبط بنظام الطوائف أو الحرف (وهي هيئات مستقلة ذات تنظيم خاص، وكيان معين، تضم أصحاب الحرفة أو المهنة الواحدة).

لقد سهل هذا التنظيم من مهمة الدولة في تسيير شؤون المجتمعات العربية والإسلامية، فالفرد لم يكن يعرف السلطة الحكومية إلا من خلال طائفته التي يتولى رئاستها شيخ الطائفة، هذه الأخيرة لها دستور أو قانون تتعلق أحكامه بالقضايا المالية للحرفة، كتحديد أجور العمال والصناع وتقدير نسبة الضرائب، إلى جانب القوانين الموروثة وغير مكتوبة بشكل عادات وتقاليد موروثة (الأعراف أحد مصدر القوانين)، وتتوزع عادة هذه الصناعات في شكل أحياء، كل حي في صناعة معينة، ميزة نظام الطوائف أنه بقي محافظا على سماته وخصائصه قبل مجيء العثمانيين، ورغم التحديات الخارجية التي واجهت الصناعة والصناع جراء متغيرات الثورة الصناعية في أوروبا، إلا أنهم لم يقبلوا بأي تغيير أو تجدد، بل كثيرا ما كانوا يمتنعون عن استعمال الآلات الحديثة التي كان يستخدمها أقرانهم الأجانب، لهذا ارتفت تكاليف المنتجات الصناعية في الولايات العربية عن مثيلاتها من الصناعات الأجنبية، وبذلك نجد ان الطوائف قد حافظت على مستوى الحرف وأوقفت المنافسة المؤدية إلى التطوير، وكانت أهداف الصناعة تقوم على تأمين احتياجات أفراد المجتمع فقط.

كما كان من بين السلبيات أنه لم يكن بإمكان صاحب الحرفة أو التاجر أن يصنع أو يبيع شيئا خارج النطاق المسموح به لطائفته، ولم تكن الحكومة في بادئ الأمر تتدخل في سير النشاط الصناعي إلا أنها أحيانا تقوم بتحديد الأسعار، ثم ازداد هذا التدخل في القرن 18 و19 حتى فقدت الصناعة استقلاليتها، وهو ما أدى إلى ضعف كفاءة ودور هذه الحرفة في الحياة العامة.

استطاع نظام الطوائف ان يوفر الحماية للسكان المدنيين ضد أعمال الطغيان والاستغلال، وأعمال الاضطهاد التي كانت تصدر من حين لأخر من جانب الحكام.

اشتهرت الولايات العربية في المشرق بالصناعات النسيجية القطنية خاصة الصوفية والحريرية، واشتهرت بها كل من العراق، سوريا، مصر، زيادة على الصناعات الغذائية كالزيت وزيت الزيتون والصابون والشمع وصناعة القوارب والخشب والمعادن... وجدير بالذكر ان كثيرا من المواد الأولية كانت تستورد من أوروبا وبقيت الصناعة متطورة حتى نهاية القرن 18 م إلا ان الأساليب التقليدية والبدائية المعتمدة على الجهد العضلي جعلها لا تستطيع منافسة الصناعات الأوروبية الحديثة المعتمدة على التقنية التي تقلل من الجهد العضلي مقابل مردود أوفر ونوعية احسن.

ومع بداية القرن 19 وقع انهيار وتدهور كبير للصناعات العربية أمام الصناعات الأوروبية التي غزت الأسواق العربية نتيجة الامن في البحر المتوسط وتحسن وسائل النقل البحري وفرض المعاهدات التجارية جمعت الرسوم على الواردات عند مستوى منخفض عن تلك التي يتبعها المنتجون المحليون، زيادة على غياب سياسية التشجيع الإيجابية من السلطات الحاكمة.

ثالثا: التجارة :

يحسب للدولة العثمانية سياستها الإيجابية تجاه تطور التجارة وازدهارها، فقد قامت الدولة بإلغاء القيود والعراقيل التي تعيق حركة الافراد والبضائع، فاستمر التبادل التجاري بين الولايات العربية، واواصر العلاقات الاجتماعية والحضارية بينها، فأنشئت الدولة الطرق التجارية الكبيرة وبناء الخانات لخدمة القوافل ، وتوفير الحماية العسكرية لبعض الممرات والمعابر المائية وتخفيض الرسوم ومنح الامتيازات للأوروبيين لتنشيط مجال التجارة، وكان موسم الحج من أنشط مواسم التجارة التي أحاطتها الدولة بالعناية، فأعفت بضائع الحجاز من الرسوم الجمركية، كما قامت بتأمين العديد من الطرق التجارية البرية .

كان من نتائج هذه السياسة عودة النشاط الاقتصادي الى الأسواق العربية منذ القرن 16 بعد ركود الناتج عن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وبذلك استعادة بغداد، دمشق، القاهرة، طرابلس، دمياط، الإسكندرية، وغيرها من المدن نشاطها التجاري المزدهر، وانتظم التجار مثل الصناع في طوائف.

لعب توافد الجاليات الأجنبية دورا كبيرا في تنشيط الحياة الاقتصادية وهذا بسبب التسهيلات التي منحت للأوروبيين في شكل امتيازات، وقد انتظم هؤلاء الأوروبيين في شكل جاليات يرأس كل منها قنصل يتبع شركة يمثل مصالحها في منطقة ما، لكن هذه السياسة على الرغم من إيجابياتها فإنها ستتحول الى عامل سلبي في اضعاف الدولة والتدخل في قضاياها الداخلية، خاصة خلال القرن 18 و 19 للميلاد، واجمالا يمكن تلخيص اكثر الجاليات الأوروبية في تطور النشاط التجاري فيما يلي:

1.عودة التجارة الخارجية الى حركتها من خلال احياء الطرق التجارية البرية القديمة التي كانت تربط المنطقة العربية بأقصى اسيا وافريقيا اما المسالك البحرية فإن الموانئ العربية عرفت نشاطا كبيرا واكتظت بالسفن بمختلف احجامها واخذت بلاد الشام تتصل بمصر وأزمير والقسطنطينية، وأسهمت السفن الأوروبية في هذا بشكل كبير.

2.بروز مدن ومناطق تجارية كبرى تسيطر على التجارة الداخلية والخارجية كالقاهرة، والمدن الشامية كحلب ودمشق، وفي العراق بغداد والبصرة.

الإصلاحات والتنظيمات للدولة العثمانية

ظروف نشأة فكرة الإصلاحات:

كانت الهزائم العسكرية التي اصابت الجيش الانكشاري خلال القرن 18 أول منبه للسلاطين العثمانيين على ضرورة الإصلاح، خاصة في اهم مؤسسة قامت عليها السلطة العثمانية (الجيش) وكانت معاهدة "كوجاك قينارجي" مع روسيا التي اصابتها بهزيمة كبيرة، وقد دفعت الى الشروع عمليا في هذا الإصلاح المرجو، ولم يكد ينتهي القرن 18 حتى جاءت الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798، لتزيد من متاعب الدولة العثمانية، أما على المستوى الداخلي فإن الضعف العام للاقتصاد والإدارة والانحطاط الذي أصاب الحكم العثماني والذي تجسد في ازدياد النفوذ المحلي في أغلب الولايات العربية، كالحركة الوهابية التي شككت حتى في شرعية وجود الدولة العثمانية نفسها إضافة الى تمرد احمد باشا الجزار (1775-1804)، وطاهر العمر (1772-1775) في فلسطين، وعلي بك الكبير في مصر، وغيرها ....

وفي سنة 1791 طلب السلطان العثماني موافاته بآراء نخبة من الزعماء المدنيين والعسكريين وبعض العلماء عن ضعف الدولة ومقترحاتهم للإصلاح، وكان الاتفاق على ضرورة البدء بالإصلاح العسكري، فحاول السلطان انشاء جيش جديد ينخرط فيه المحترفون ويعتمد على النظم، والأساليب الغربية الحديثة، واستجلب لذلك العديد من الضباط والخبراء الأوروبيين، لقد رأى الانكشارية في هذا تهديدا لمصالحهم وامتيازاتهم فاسقطوا السلطان من الحكم، ثم قاموا باغتياله.

إصلاحات محمود الثاني 1807- 1839:

كانت العقود الأولى للقرن 19 مليئة بالصراعات التي عمقت لدى السلطان فكرة الإصلاحات خاصة الجانب العسكري منها، فكان اصدار الخط الشريف سنة 1826 الذي أنشأ الفرق الجديدة، وحين محاولة الانكشارية التمرد تخلص منهم في "الواقعة الخيرية" وأنشأ بدلهم عساكر منصورة المحمدية، ونظم المدارس العسكرية وصناعة ذخائرها وسلاحها وموانئها مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية، فمن جهة أخرى كان هناك إصلاحات على نظام الأوقاف وتحويل القطاعات إلى أملاك لدولة وأنشأ لجان (وزارات) للزراعة والصناعة للأشغال العامة، كما دخلت تغييرات على بنية أجهزة الدولة.

التنظيمات الخيرية (1839- 1908):

هي إصلاحات أدخلت على أدوات الحكم والإدارة في مختلف فروعها على شكل قواعد وأسس تنظيم الدولة على المبادئ الأوروبية، فجاءت تحت تأثير دافعين الأول الاقتناع بضرورة الإصلاح، والثاني محاولة كسب الدول الأوروبية التي استغلت قضية الرعايا المسيحيين، ومن ثم اقناعها الحد من التدخل الأجنبي في شؤون الدولة، وعرفت المرحلة الأولى منها بتنظيمات الخيرية بينما الثانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876- 1908) عرفت بالمشروطية –الدستور-.

خط الشريف كلخان:

أصدره السلطان عبد المجيد 1839- 1861 وأعلنه الصدر الأعظم "السيد باشا" في سنة 1839، نص على الأخذ بالنظم الأوروبية ولو كانت متناقضة مع التقاليد والشرائع الاصلية، كما نص على المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية دون تمييز، إلى جانب إلغاء الالتزام وإعادة تنظيمه، واعتبار الرشوة أعظم أسباب خراب الملك، إن كل هذه الإجراءات كانت مجرد منشور تمهيدي ونوايا هدفها كسب ود الدول الأوروبية فقط.

خط الشريف همايون 1856 (أو الهمايوني):

جاء عقب حرب القرم وانتصار الدولة العثمانية وحلفائها الأوروبيين على روسيا، وكان هدية للدول الأوروبية من الدولة العثمانية نص على حقوق الطوائف الغير الإسلامية ومصالحها، إلى جانب وعود بإنشاء مدارس تعليم العلوم والفنون والصناعات واصلاحات القضاء ومجالسه القضاء للمسلمين وغير المسلمين، وشجع على انشاء البنوك وإصلاح النقد وتنمية الزراعة ومن بين أخطر البنود ما نص على سماح الأجانب بالتملك العقاري في الدولة العثمانية.

لقد كان هناك بعض القوانين المكملة للمنشور أهمها قانون الأراضي في 1858، ورغم أنه هدف إلى تطوير الريف إلا أنه أسيء تطبيقه فقد مكن الأغنياء وأصحاب النفوذ من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي بطرق ملتوية كالرشوة والتحايل، إن هذا القانون نقل حرفيا عن القوانين الفرنسية دون فهم وإدراك للوضع القائم ونتائجه المحتملة.

استمرت هذه الإصلاحات تقريبا إلى عهد السلطان عبد العزيز (1864- 1876) الذي أصدر قانون الولايات عام 1864، نظم إدارة الدولة وولاياتها وسنجقياتها، وفي التعليم افتتح مدرسة "غلطة" العثمانية السلطانية، بنظام التعليم الحديث، وفي مجال القضاء وضع قانون مدني جديد مستند إلى الشريعة الإسلامية يعتبر أهم انجاز تشريعي في القرن 19، والقانون هذا مكيف مع الظروف الحديثة،

جاء محاولة لمعالجة المشاكل المستحدثة كالصرف الأجنبي، الشركات، الصكوك، المعاملات البنكية، مما ميز هذه الفترة النشاط الكبير لحركة المعارضة السياسية التي تشكلت في المنفى وتسربت إلى داخل الدولة داعية إلى التخلص من الحكم الاستبدادي للسلطان وتعويضه بنظام دستوري.

الإصلاحات في عهد عبد الحميد الثاني:

ازداد تفاقم الأوضاع الداخلية والخارجية، فازدادت حدة الإضرابات القومية في البلقان مدعومة بقوة أوروبية، وانهيار الوضع الاقتصادي والمالي من زراعة وصناعة وتجارة وزاد الوضع سوء بانتشار الفساد الاقتصادي والإداري ومع فساد السلطان وحاشيته، اندلعت مظاهر السخط في الأوساط الشعبية وخاصة الوسط الطلابي الذي انفجر في مظاهرات حاشدة كانت تنادي برفض الاستبداد والمطالبة بالدستور الذي يحد من سلطة السلطان فكان خلع السلطان عبد العزيز بفتوى شيخ الإسلام وتنصيب عبد الحميد الثاني الذي عرف عهده مرحلة الحياة الدستورية، أو ما يسمى بالمشروطية، فصدر بذلك اول دستور في 1876 وقد تضمن ما يلي:

1. فصل السلطات الأساسية في الدولة.
2. ضمان الحريات العامة.
3. الزامية التعليم الابتدائي.

ان المقصود بفصل السلطات هو انشاء سلطة تنفيذية يرأسها السلطان تساعده وزارة مسؤولة أمام مجلس النواب وسلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين مجلس المبعوثان والأخر يسمى مجلس الأعيان، وسلطة قضائية تتولاها محاكم مستقلة، لكن هذه التجربة الدستورية لم تعمر اكثر من سنة واحدة، فاتخذ السلطان قرارا بحل البرلمان وتوقيف العمل بالدستور وانتهج السلطان سياسة استبدادية اثارت عليه سخط الحركات والجمعيات السياسية وألبت عليه الدول الأوروبية التي قدمت الدعم للمعارضة الداخلية والتي ازدادت فاعليتها أيضا بالاتصال بالمحافل الماصونية والصهيونية فأرغم السلطان عبد الحميد الثاني بعد تحرك الجيش الثالث من مقدونيا على إعلان المشروطية الثانية سنة 1908 ثم عزل في 1909.

عوامل وأسباب فشل الاصلاحات (التنظيمات)

1.**طبيعة الإصلاحات والمصلحين:** تميزت الحياة الفكرية بالازدواجية تمثلت في وجود طبقة تؤمن بحتمية الإصلاح لكنها لم تكن ثورية بالدرجة الكافية ومن جهة أخرى أدخلت نظم التعليم الحديث في مدارس الدولة بينما ظلت المعاهد الدينية على أسلوبها القديم، فظهر في المجتمع طبقة من المثقفين يفصلها عن طبقة لعماء الإسلام وعن المجتمع هوة كبيرة، ففي الوقت الذي تمسك فيه العلماء بالتقاليد القديمة المفيدة منها وغير المفيدة، أصبحت الفئة المثقفة تعيش على أفكار أوروبية شكلية دون التركيز على النافع فيها، وازداد الوضع سوء وغلب الجهل وفقدان الوعي في المجتمع بضرورة الإصلاحات، وفقدان الخبراء في شتى مجالات الإصلاح.

2.**المصاعب المالية:** بدأت المصاعب المالية منذ نهاية القرن 18 وأخطرها ما كان بعد 1860 حيث شهدت الدولة إفلاسا كبير عام 1869، فارتفع الدين العام إلى ما يقارب مليار فرنك، حاولت الدولة التقليل من الانفاق على الإدارة والجيش فانعكس هذا بدوره سلبا على الموظفين والمسؤولين وانتشرت الرشوة وكذا اختلاس أموال الدولة.

3.**المركزية الحكومية:** كانت الإصلاحات تهدف إلى تركيز السلطة عبر اضعاف وسائط السلطة الأهلية المحلية، وتحويلها إلى وضائف إدارية متخصصة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرار المركزي الصادر عن الأستانة، إلا أن الدولة فشلت في بناء إدارة مركزية قادرة على تنمية اتساع السلطة.

4.**الامتيازات الأجنبية:** الإصلاحات لم تمس الامتيازات الأجنبية الأوروبية بالعكس فقد كانت توسع فيها من خلال فتح أبواب الدولة على مصرعيها للممارسة الأنشطة الاقتصادية، والسياسية والدبلوماسية والتبشيرية، فتغلغل رأس المال الأجنبي مع ادخال النظم الأوروبية، والقروض الأجنبية، لتسيطر بفضل نظام الامتيازات على صادرات الدولة وواردتها وعلى البنوك وعلى السكك الحديدية (مثلا الحجاز –بغداد) والمرافق الحيوية الأخرى كمصادر الطاقة والمياه والمعادن، واستغلت هذه الدول أوضاع الدولة العثمانية الضعيفة، وراحت تقوي مزاعم حمايتها لرعايا السلطان لغير مسلمين، فكثرت الحركات الانفصالية والاستقلالية لغير المسلمين، التي كانت تغذيها وتعرضها عليها الدول الأوروبية عن طريق دبلوماسييها (القناصل) والسفراء.

5.**الحروب الخارجية:** أدى انشغال الدولة العثمانية بالثورات البلقانية التي كانت تدعمها وتأزرها الدول الأوروبية وخاصة روسيا إلى انشغال الدولة عن التركيز على مشاريع الإصلاحات وإلى التفكير في الدفاع عن ولاياتها حتى عبر أحد مسؤوليها الصدر الأعظم علي باشا قائلا: "فاستغرق الاستعداد لدفاع جميع مواردنا، وما عندنا من مال لإصلاح الحال، ولا وقت لتنظيم الأحكام".

وهكذا فإن جميع هذه العوامل أوجدت في الدولة حالة من الضعف شاملة لجميع الميادين، حيث تغلغل وانتشر الضعف ولفساد في جميع المجالات، واستحال معها الاستجابة لأي إصلاحات أو أي علاج.